التحفة الجديدة على متن الحفيدة

للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني المالكي
المتوفى سنة ٨٥٩ هجرية
رحمه الله تعالى

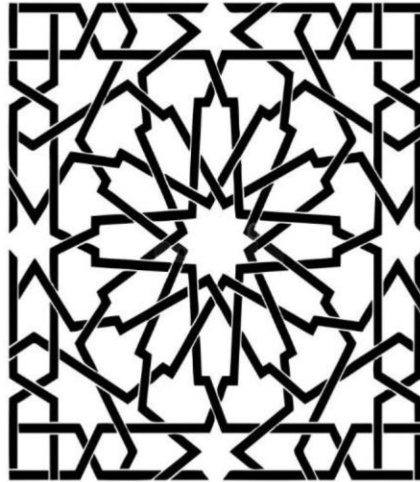
ويليه

مقتصر المطلع شرح إيساغوجي

بقلم
محمد رضوان مصباح

التحفة الجديدة
على متن الحفيدة

للإمام العلامة أبي عبد الله محمد
بن يوسف السنوسي الحسني المالكي
المتوفى سنة ٨٥٩ هجرية
رحمه الله تعالى



جمعه طالب العلم
محمد رضوان مصباح

باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على جميع النعم والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه أجمعين وذريته وأحبابه أما بعد:

فيقول أضعف العباد وأصغر طلاب العلم محمد رضوان مصباح: هذه كليمات لطيفة مختصرة ومقتصرة جمعتها من مؤلفات الراسخين في علم الكلام كشرح الخريدة لمؤلفه وبعض حواشيه وكشرح السكتاني على الحفيدة قصدت بها تخدمة متن الحفيدة وهو متن صغير في علم الكلام مؤلف على قواعد الأشاعرة صالح لمن يريد أن يبتدئ في شيء من الكلام, وهذا المتن ألفه علامة عصره وبحر زمانه شيخ كواكب المتكلمين الإمام أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني (ت: 895 هـ), ونويت بها نشر العلم وكما نوى به السلف الصالح, ونهديها لأمي المتوفاة اقتداءا سنة بعض مشايخنا, وسميتها بالتحفة الجديدة في شرح الحفيدة. والله أسأل النفع والقبول وأرتجي به كرجوة الإمام الأخضري في متنه السلم المنورق قال:

والله أرجو أن يكون خالصا # لوجهه الكريم ليس قالصا

وأن يكون نافعا للمبتدي # به الى المطولات يهتدي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وقال الماتن رحمه الله (الحمد لله) أي أؤلف ابتداءا بقولي "الحمد لله" عملا بقوله صلى الله غليه وسلم ((كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله فهو أبتر)) أي مقطوع البركة. ثم ثنى بقوله (والصلاة) أي لغة الدعاء بالخير (والسلام) أي التحية (على رسول الله) أي نبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم, وسيأتي تعريف الرسول في بابه.

(موقف الإلهيات)

اشتهر عند العلماء أن الإمام السنوسي ومن تبعه اقتصر مباحث علم الكلام إلى ثلاثة مبحث الإلهيات والنبوات والسمعيات وفي هذا المتن تكلم على مبحثين الأولين فقط ولم يتكلم على السمعيات, فلذا بدأ هنا بمبحث الإلهيات. وهناك فائدة هامة وجب ذكرها قبل الشروع فيما سيذكره الماتن من المباحث العقائدية وهي أن الحكم وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه والحاكم به إما أن يكون مستندا إلى العقل فهو الحكم العقلي وإما أن يكون مستندا إلى العادة بأن يتوقف الحكم على تكرار بين محكوم به ومحكوم عليه على الحس كإثبات أن النار محرقة فهو العادي وإما أن يكون مستندا إلى الشرع وهو ((خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلف من جهة الإقتضاء أو التخيير أو الوضع)) كإثبات الوجوب للصلاة فهو الشرعي, فالحاصل أن الحكم ثلاثة باعتبار ما يستند الحكم اليه وهي عقلي أو عادي أو شرعي. والحكم العقلي ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي الوجوب والاستحالة والجواز, فالوجوب هو عدم قبول الانتفاء, والذي يتعلق به يسمى واجبا كعلم الله تعالى فهو ثابت لله لا يقبل الإنتفاء, ثم الإستحالة هو عدم قبول الثبوت, والذي يتعلق به يسمى مستيحيلا أو محالا كالجهل على الله فهو منتف عن الله لا يقبل الثبوت, ثم الجواز هو قبول الثبوت والانتفاء والذي يتعلق به يسمى جائزا كالرزق على الله فهو قد يكون ثابتا لله تعالى يقبل الانتفاء وقد يكون منتفيا عنه تعالى يقبل الثبوت.

(فصل في بيان ما يجب وما يستحيل وما يجوز على الله تعالى)

فقال (**اعلم**) أيها المكلف, والأمر هنا يدل على أن العلم بالله يجب له بالشرع خلافا للمعتزلة القائلين بأن العلم بالله واجب بالعقل. (**أن الله**) وهو علم على الذات العالية (**واجب الوجود**) أي متصف به والمراد بالواجب هنا العقلي أي أن وجوده تعالى لا يقبل الانتفاء أزلا وأبدا, والوجود يسمى صفة نفسية وهي التي لا تعقل الذات بدونها. وهناك تعريف أخر وهو أنها حال واجبة للذات مادامت الذات غير معللة بعلة, والثاني هو الأنسب لكلام الماتن لأنه سيجري كلامه بناء على قول من يعترف بالحال كما سيأتي ذالك في قوله ((وكونه قادرا...الخ)), والحال هي واسطة بين الوجود والعدم.

(**والقدم**) أي عدم الحدوث بمعنى أن وجوده تعالى لا يسبقه العدم, وكونه قديما يستلزم أن لا ينتهي وجوده فيكون باقيا مستمرا إلى الأبد فقال (**والبقاء**) أي عدم الفناء بمعنى أن وجوده تعالى لا يلحقه العدم, وهو (**مخالف لخلقه**) أي عدم المماثلة للمخلوق بمعنى أن ذاته تعالى ليست جرما وصفاتها ليست عرضا, وهو (**غني**) أي مكتف (**عن المحل**) أي الذات بمعنى أن ذاته تعالى لاتحتاج إلى ذات لأن لا ينقلب حقيقته إلى الصفة كما سيأتي في بيان الأدلة, وهو غني أيضا عن (**والمخصص**) أي خالق له تعالى فيكون قائما بنفسه

اعلم أن الله واجب الوجود والقدم والبقاء مخالف لخلقه غني عن المحل والمخصص

واحـــد في ذاتـــه في صفاته في أفعاله

وهو (**واحد**) أي عدم التعدد (**في ذاته**) بمعنى أن ذاته تعالى لا يتركب من أجزاء فيسمى بنفي الكم المتصل في الذات وأيضا أن ذاته لا نظير له في الألوهية فيسمى بنفي الكم المنفصل في الذات, وهو واحد (**في صفاته**) بمعنى أنه لا يتصف بصفاتين من جنس واحد كأن يتصف بعلمين أو قدرتين فيسمى بنفي الكم المتصل في الصفات وأيضا أن صفاته تعالى ليست كصفات غيره فعلم الله تعالى ليس كعلمنا مثلا فيسمى بنفي الكم المنفصل في الصفات, وهو واحد (**في أفعاله**) أي لا نظير لفعله تعالى بمعنى أنه يفعل ويؤثر كل ممكنات وحده فليس ثم من له فعل ولا تأثير سوى تأثيره تعالى خلافا لما قاله المعتزلة بأن العباد يفعل أفعاله الاختيارية, والمراد بالفعل هنا الإيجاد وليس كقولك: جاء زيد أي أوجد الله قيامه وهو متصف بالمجيء, فهذا يسمى نفي الكم المنفصل في الأفعال. فالحاصل أن الصفة الوحدانية هي نفي الكموم الخمسة أي نفي التعدد في الذات اتصالا وانفصالا وفي الصفات اتصالا وانفصالا وفي الأفعال انفصالا. وما ذكره الماتن من الصفات المذكورة تسمى صفة سلبية وهي سلب كل أمر لا يليق به سبحانه.

وتجب له القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام

ولما فرغ من الكلام على الصفة النفسية والسلبية شرع في بيان صفات المعاني وسميت بها لأن كل واحدة منها معنى قائم بذاته تعالى وهي وجودية أي التي لها وجود في نفسها, فقال (**وتجب**) وجوبا عقليا (**له**) تعالى (**القدرة**) وهي صفة قديمة يتأتى بها إيجاد الممكن وإعدامه. (**والإرادة**) وهي صفة قديمة تخصص الممكن ببعض مايجوز عليه من وجود وعدم ومقدار كالطول وزمان ومكان وجهة كالفوق. (**والعلم**) وهي صفة قديمة تنكشف بها الموجودات والمعدومات على حقيقتها انكشافا تاما لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه. (**والحياة**) وهي صفة قديمة تصحح لمن قامت به أن يتصف بالعلم والإرادة والقدرة. (**والسمع والبصر**) وهما صفتان قديمتان ينكشف بهما جميع الموجودات انكشافا تاما, والإنكشاف بهما يخالف انكشاف العلم كما أن الانكشاف بإحداهما يخالف الانكشاف بالأخرى. (**والكلام**) وهي صفة قديمة نفسية أي ليست بحرف ولا صوت تدل على جميع المعلومات. زيادة فائدة وهي أن الصفات التي قامت بالذات تسمى بالصفات الذاتية وجودية كانت كالمعاني أو عدمية كالسلبية

وهذه الصفات اما ان تقتضي أمرا زائدا على قيامها بالذات واما أن لا تكون كذالك, فالثانية ليس لها تعلق والأولى لها تعلق والتعلق هو اقتضاء أمر زائد على قيام الصفة بالذات كاقتضاء القدرة المقدورية عند قيامها بذات الله تعالى فتسمى بصفة متعلقة على وزن اسم الفاعل وهي كل صفات المعاني سوى الحياة لعدم تعلقها بأمر زائد على قيامها بالمحل كقول صاحب الخريدة:

وواجب تعليق ذي الصفات (أي المعاني) # حتما دواما ما عدا الحياة

وكل واحد من الصفات المتعلّقة تحتاج الى اعتبار المتعلقات على وزن اسم المفعول وهي ما يتعلق بالأحكام العقلية من الواجبات والمستحيلات والجائزات أو الممكنات بأن تكون القدرة مثلا تتعلق بالممكن فقط وتفصيل ذالك كما ذكره صاحب الجوهرة:

فقدرة بممكن تعلقت # بلا تناهي مابه تعلقت

ووحدة اوجب لها ومثل ذي # ارادة والعلم لكن عم ذي

وعم أيضا واجبا والممتنع # ومثل ذا كلامه فلنتبع

وكل موجود أنط للسمع به # كذا البصر ادراكه ان قيل به

وغير علم هذه كما ثبت # ثم الحياة ما بشي تعلقت

وأيضا تحتاج الى اعتبار حالة التعلق وهي إما ان تكون صلوحيا قديما بأن تكون القدرة مثلا في الأزل صالحة لايجاد الممكنات, وإما أن تكون تنجيزيا قديما بأن يكون العلم مثلا في الأزل منجِزا ومتحققا لإنكشاف المعلومات, وإما أن تكون تنجيزيا حادثا بأن تكون القدرة مثلا فيما لا يزال أو الحدوث الحالي منجزا في ايجاد الممكنات. وانظر تفاصيل الكلام على تعلقات الصفات في أم البراهين ونظيره من كتب علم الكلام كشروح الخريدة والجوهرة.

وكونه قادرا ومريدا وعالما وسامعا وبصيرا ومتكلما

ولما فرغ منها شرع في بيان الصفات المعنوية وهي الحال الواجبة للذات ما دامت الذات معللة بعلة, والمراد بالعلة هنا صفات المعاني, فقال (**وكونه قادرا**) بأن تكون الذات معللة بقيام القدرة بها. (**ومريدا وعالما وسامعا وبصيرا ومتكلما**) بأن تكون الذات معللة بقيام الإرادة والعلم والسمع والبصر والكلام بها.

ويستحيل عليه تعالى العدم والحدوث وطروء العدم والمماثلة للحوادث والافتقار إلى المحل والمخصص والشريك

فإذا عرفت تفاصيل ما يجب على الله تعالى فعليك أن تعرف ضده وهو ما يستحيل عليه تعالى لأنهم قالوا "بذكر الضد تتضح الأشياء" فبدأ الماتن بضد النفسية والسلبية فقال (**ويستحيل عليه تعالى**) استحالة عقلية (**العدم**) أي ضد الوجود (**والحدوث**) أي ضد القدم بأن يكون وجوده مسبوقا بالعدم (**وطروء العدم**) وعلم أيضا بالفناء أي ضد البقاء بأن يكون وجوده ملحوقا بالعدم (**والمماثلة للحوادث**) أي ضد المخالفة لها بأن يكون ذاته من جنس الجوهر وصفاته من جنس العرض أو يتصف سبحانه بلوازمهما كالتحيز (**والافتقار إلى المحل والمخصص**) أي ضد قيامه بنفسه بأن يحتاج إلى غيره من ذات وخالق له (**والشريك**) له أي ضد الوحدانية بأن تتحقق الكموم الخمسة المذكورة في قولنا "فالحاصل أن الصفة الوحدنية..ألخ

وكذا يستحيل عليه عز وجل العجز والكراهة والجهل والموت والصمم والعمى والبكم

(**وكذا**) أي كما تستحيل عليه تعالى المذكورة من أضداد السلبية (**يستحيل عليه عز وجل**) ضد المعاني ك (**العجز**) أي ضد القدرة بأن لا يتصف سبحانه بالتأثير أي الإيجاد والإعدام (**والكراهة**) أي ضد الإرادة بأن لا يتصف بالتخصيص (**والجهل**) أي ضد بأن لايتصف بتمام الانكشاف كأن يكون علمه من قبيل الظن (**والموت**) أي ضد الحياة بأن لا يتصف بالتصحيح (**والصمم والعمى**) أي ضد السمع والبصر بأن لا يتصف بالانكشاف المغاير لانكشاف العلم (**والبكم**) أي ضد الكلام بأن لا يتصف بصفة تدل على علمه سبحانه. ولم يذكر الماتن ضد المعنوية لعله يكتفي بإيراد ضد المعاني لكون المعنوية تابعة لها, والله أعلم

ويجوز في حقه تعالى فعل كل ممكن أو تركه

ولما فرغ من المستحيلات شرع في الكلام على ما يجوز على الله تعالى فقال (**ويجوز**) جوازا عقليا (**في حقه تعالى**) أي فيما يتعلق بذاته وصفاته وأفعاله (**فعل كل ممكن**) أي كل ما يتعلق بقدرته تعالى من الممكنات كخلق العالم وما فيه من خير أو شر (**أو تركه**) أي ترك فعل ذالك, فهذا يسمى بالمشيئة عندنا خلافا للمعتزلة القائلين بأن مشيئته تعالى يجب أن يتعلق بالخير فقط وأما الشر فلا بناء على قاعدتهم من وجوب الصلاح عليه تعالى.

والــدليل علــى وجــوده تعالى وجود العالم

فلما كان إثبات الصفات على الله تعالى دعوى غير مدللة فاحتاج الماتن إلى ذكر بعض من الأدلة حول إثباتها, حتى لا يتوهم القارئ أن ما نقله الماتن من أئمة الأشاعرة وهو منهم دعوى بلا دليل فيكون كلامه هذيانا ومكابرة. فقال **(والدليل)** وهو "ما يمكن التوصل بصحيح النظر على مطلوب خبري" ذكره ابن الحاجب في مختصره الأصولي, والمراد به عند المناطقة القياس وهو "قول مؤلف من قضيتين فأكثر متى سلمت لزم عنها لذاتها قول أخر" وهذا هو الأولى في هذا المقام. **(على وجوده تعالى)** وهذا مبني على أن الوجود ليس عين الذات **(وجود العالم)** هذه صغرى الدليل من القياس الاقتراني وتقريره أي تفصيله هكذا ((العالم حادث أي موجود بعد العدم = صغرى القياس, وكل حادث يحتاج إلى محدث = كبرى القياس, فالعالم يحتاج إلى محدث = نتيجة القياس)), أما دليل الصغرى ((العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث)) وأما دليل الكبرى ((الحادث ممكن أي لا يترجح وجوده عن عدمه ولا عدمه عن وجوده بدون مرجح فكل ما كان كذالك يحتاج إلى محدث)) و الإثبات بأن العالم متغير ضروري.

ولو لم يكن قديما لكان حادثا

ثم نقول ((والمحدث يجب أن يكون موجودا لأن المعدوم لا يوجد نفسه فكيف يوجد غيره)). ثم ذكر دليل إثبات القدم عليه تعالى الى أخر مايجوز عليه تعالى بطريقة القياس الاستثنائي لكن الماتن يكتفي فيه بذكر المقدمة الشرطية ولم يأت بالمقدمة الاستثنائية فقال (**ولو لم يكن قديما**) هذا مقدم للمقدمة الشرطية أو يسمى بملزوم الشرطية (**لكان حادثا**) هذا تال لها أو يسمى بلازم الشرطية, وتقريره ((ولو لم يكن قديما لكان حادثا = مقدمة شرطية, لكنه ليس بحادث = مقدمة استثنائية, فهو قديم = نتيجة)) ونفي التالي ينتج نفي المقدم, والماتن سيجرى كلامه في ذكر هذا القياس الاستثنائي إلى نهاية الفصل على طريقة إنتاج نفي المقدم, ودليل المقدمة الاستثنائية ((أنه ليس بحادث)) هو ((لو كان حادثا لاحتاج إلى محدث لكنه باطل لأنه أدى إلى دور أو تسلسل وهما محالان فثبت أنه تعالى ليس بحادث)). ثم ذكر دليل إثبات البقاء عليه تعالى فقال (لو لم يكن باقيا لم يكن قديما) لكنه قديم فثبت أنه باق وقالوا: ما ثبت قدمه ثبت بقاءه, والدليل أنه قديم بيناه, ثم ذكر دليل أنه مخالف للحوادث (لو لم يكن مخالفا لخلقه) لكان مماثلا لها لكنه ليس مماثلا لها فينتج نفي التالي, والدليل أنه ليس مماثلا لها هو ((لو كان مماثلا للحوادث لكان حادثا مثلها)) والتالي باطل لأنه قد ثبت قدمه فانتفى كونه تعالى حادثا.

ثم أشار إلى دليل كونه تعالى قائما بنفسه (**لو لم يكن قائما بنفسه لاحتاج إلى محل وإلى مخصص**) لكنه ليس كذالك فهو قائم بنفسه, والدليل أنه لا يحتاج الى محل أي ذات (**لو افتقر إلى محل لكان صفة**) وكون ذاته تعالى صفة محال لانقلاب الحقيقة وأيضا لعدم صحة قيام الصفة على الصفة)) والدليل على أنه لا يحتاج الى مخصص أي خالق (لو احتاج الى مخصص لكان حادثا) لاحتياجه الى خالق محدث, وهذا الأمر محال لأنه أدى الى دور أو تسلسل كما بيناه. ثم أشار الى دليل كونه واحدا (**ولو لم يكن واحدا لكان مقهورا**) لكنه ليس مقهورا فهو واحد, بيان كونه مقهورا ((لو لم يكن واحدا هو أن تعدد الإله يستلزم عدم حصول خلق العالم, لأنه إذا وجدا الإلهان مثلا لوجدتا القدرتان ويستحيل أن يحصل المقدور الواحد وهو العالم بالقدرتين بأن تؤثرا معا بل بأحدهما فقط, وحينئذ عندما يؤثر أحد الإلهين بقدرته فالآخر لم يؤثر فيكون مقهورا مغلوبا عاجزا فاتصف بما لا يليق به لأنه من النقائص)) فثبت أنه تعالى ليس عاجزا ومقهورا, واشتهر الاستدلال في إثبات الوحدانية بدليل التمانع والتوارد

لو لم يكن قائما بنفسه لاحتاج إلى محل وإلى مخصص لو افتقر إلى محل لكان صفة ولو لم يكن واحدا لكان مقهورا

ولو لم تجب له تعالى القدرة والإرادة والعلم والحياة لما كان شيء من خلقه لو لم يتصف بالسمع والبصر والكلام لكان ناقصا

ولما فرغ من الأدلة الموجبة للصفات النفسية والسلبية, أخذ يتكلم على الأدلة الموجبة للمعاني فقال **(ولو لم تجب له تعالى القدرة والإرادة والعلم والحياة لما كان شيء من خلقه)** لكن خلقه تعالى متحقق ظاهر فتجب له الرابعة المذكورة. وقال الإمام السكتاني في شرحه على الحفيدة ((أقول: بيان الملازمة _بيان توقف اللازم أو التالي على الملزوم أو المقدم_هو أن الفعل لا يصح عند انتفاء واحدة من هذه, لأن إيجاده بالقدرة, وتخصيصه ببعض ما يجوز عليه بالإرادة, وانكشافه ليراد ويقصد بالعلم, والحياة شرط في الجميع)). ولك أن تقول: لو لم يتصف الله تعالى بهذه الصفات لاتصف سبحانه بأضدادها لكن اتصافه بأضدادها محال فثبت انه تعالى متصف بها. ثم قال **(لو لم يتصف بالسمع والبصر والكلام لكان ناقصا)** لكن اتصافه سبحانه بالنقص محال فثبت أنه متصف بها, وهذا الدليل ضعيف, وقال السكتاني ((ووجه ضعفه هو أن مبناه على قبول الذات لهذه الصفات لتتم القاعدة "أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده _كالجسم القابل للبياض فلا يخلو عن البياض أو ضد البياض, بمعنى أنه ان لم يتصف بالبياض فيتصف بضد البياض_ والقبول ينبني على معرفة حقيقة الإله, وهي غير معروفة لنا)), وقال الماتن في متن العقيدة الكبرى ((والتحقيق والاعتماد في هذه الثلاثة على الدليل السمعي, لأن ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم في حقه بأنه يجب الاتصاف بأضدادها عند عدمها))

اه.

لو لم يكن فعل الممكنات وتركها جائزا لانقلبت الحقائق وقلب الحقائق محال

ولما فرغ عن بيان أدلة ما يجب عليه تعالى, أخذ يتكلم على دليل ما يجوز عليه تعالى فقال (**لو لم يكن فعل الممكنات وتركها جائزا لانقلبت الحقائق**) لكنه لا ينقلب حقيقة ذلك من الجواز الى غيره ففعلها وتركها جائز هذا مبني على مذهب الأشاعرة (**وقلب الحقائق محال**) بيان ذالك أن فعل الله ممكن وحقيقة الممكن كما بينا, فلو كان فعله واجبا لخرج مما يتصور عدمه الى حقيقة الواجب, فلو كان مستحيلا لخرج من حقيقة الممكن الى حقيقة المستحيل.

(فصل في بيان ما يجب وما يستحيل وما يجوز على الرسل عليهم السلام)

قال (**وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام**) وهم أخص من الأنبياء لأن النبي: إنسان ذكر حر أوحي اليه بشرع سواء أمر بتبليغه للمكلفين أم لا, فإن أمر بذلك فرسول أيضا فحينئذ النبي أعم والرسول أخص. (**فيجب**) أي وجوبا عقليا (**في حقهم**) أي فيما يتعلق بهم من الصفات (**الصدق**) في دعواهم الرسالة بأن يبلغوا خبرا مطابقا بالواقع (**والأمانة**) وهي حفظ الله تعالى بواطنهم وظواهرهم من التلبس بمنهي عنه ولو نهي كراهة ولو حال الطفولية وهي المسماة بالعصمة, والعصمة عند اهل السنة هي أن لا يخلق الله تعالى في نفس الشخص ذنبا (**والتبليغ**) إيصال ما أمر بتبليغه الى أمتهم. وأدلة ثبوت هذه الصفات الواجبة عليهم تكون بالنقل والعقل وسيأتي الماتن بها بعد الكلام مايجوز عليهم.

وأما الرسل عليهم الصلاة والسلام فيجب في حقهم الصدق والأمانة والتبليغ

الكذب والخيانة الكتمان ويجوز في حقهم ما يجوز في حق سائر البشر لكن مما لا يؤدي الى النقص في مراتبهم العلية كالمرض ونحوه

فلما فرغ مما يجب عليهم شرع يتكلم عما يستحيل عليهم من النقائص فقال (**الكذب**) أي ضد الصدق وهو مخالفة الخبر للواقع, (**والخيانة**) أي ضد الأمانة بأن لا يكونوا معصومين, (**الكتمان**) أي ضد التبليغ بأن يكتموا ما أمر بتبليغه من أمتهم.

ثم شرع يتكلم على ما يجوز عليهم فقال (**ويجوز في حقهم ما يجوز في حق سائر البشر**) أي من الأعراض البشرية, فلما خشي الماتن أن يتوهم القارئ أن ما عرض على البشر من النقائص يمكن وقوعه على الرسل استدرك بقوله (**لكن مما**) أي عرض أو صفة (**لا يؤدي الى النقص**) بأن لا يكون مرضا مزمنا أو تعافاه النفس كالجذام والبرص (**في مراتبهم العلية**) أي المرتبة النبوة والرسالة, (**كالمرض**) أي غير المزمن أو غير متعاف عند الناس (**ونحوه**) كالنسيان الذي لا يتعلق بأمر الرسالة قبل التبليغ, وهذا وقع في ظواهرهم فقط كما قال الشيخ الدردير في شرح خريدته: ((واعلم أن ما جاز عليهم من الأعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص في مراتبهم العلية فإنما هو بحسب ظواهرهم فقط وأما بواطنهم فهي معمورة بالأسرار الإلهية متعلقة بحب خالق البرية...الخ))

(فصل في أدلة ما يجب وما يجوز على الرسل عليهم الصلاة والسلام)

ولما كان اثبات ما يجب وما يجوز على الرسل يحتاج الى أدلة تثبت ذالك شرع الماتن يتكلم عليها فقال (**والدليل على صدقهم المعجزات**) النازلة منزلة قوله تعالى ((صدق عبدي في كل مايبلغ عني)) والمعجزة كما قاله المحققون ((هي أمر خارق للعادة)) بأن لايكون معتادا ((مقرون بالتحدي)) بأن يقع على مدعي الرسالة وطلب من أنكره لأن يعارضه تصديقا لدعواه ((مع عدم المعارضة)) بأن يستحيل لمن أنكره أن يأتي بمثل ذاك الأمر. وتقرير الدليل هكذا ((أن الله تعالى صدّقهم بالمعجزة وكل من كان كذالك فهو صادق, ولو لم يكن صادقا لكان كاذبا فلزم أن يكون الله تعالى مصدّقا للكاذب فيكون سبحانه كاذبا في كل ما أخبره من علمه وذالك محال لأنه نقص على الله تعالى فثبت أن كل من صدقه الله بالمعجزة فهو صادق)). ثم أثبت أنه تجب عليهم الأمانة, فقال (**ولو لم يكونوا أمناء لكانوا خائنين**) بيان ذالك الله يأمرنا باتباعهم في كل ما صدر منهم من الفعل والقول فحينئذ نحن مأمورون به فكل مأمور به فهو طاعة فإذا كانوا خائنين بأن يفعلوا المعصية مثلا فتكون ذالك طاعة لكن كونها طاعة محال فاستحال كونهم خائنين فثبت أنهم أمناء. ثم أثبت على أنهم مبلغون الرسالة فقال (**ولو لم يبلغوا لكانوا كاتمين**) والكتمان ملعون صاحبه كما نص

والدليل على صدقهم المعجزات ولو لم يكونوا أمناء لكانوا خائنين ولو لم يبلغوا لكانوا كاتمين

يكتمون...الخ) وتقرير ذالك هكذا ((لو جاز عليهم الكتمان لكانوا ملعونين لكن كونهم كذالك محال لأنه لا يتصف باللعنة إلا مرتكب المعصية وثبت كونهم معصومين فلا يكونوا ملعونين ولا كاتمين فحينئذ ثبت كونهم مبلغين الرسالة. وكلما كانت الصفات المذكورة واجبة عليهم الصلاة والسلام ثبت أن أضدادها محال عليهم فلذا قال (**وذالك**) أي ضد مايجب (**محال**) عليهم.

ودليل جواز الأعراض عليهم وقوعها بهم مشاهدة لأهل زمانهم ونقلت الينا بالتواتر

فلما فرغ من أدلة ما يجب علي الرسل شرع في أدلة ما يجوز فقال (**ودليل جواز الأعراض**) أي البشرية (**عليهم**) كما تقدم ذكره من الأمثلة (**وقوعها بهم مشاهدة لأهل زمانهم**) كأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأعدائه (**ونقلت الينا بالتواتر**) أي ((ما رواه جمع عن جمع أحالت العادة تواطؤهم على الكذب)) كما قاله الأصوليون والمحدثون, والروايات المنقولة الينا بالتواتر كقصص الأنبياء مع أممهم السابقة. والله أعلم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والتسليم على النبي الهاشمي الخاتم وقد ختمت شرح هذا المتن المبارك (الحفيدة) بعون الملك المنان صباح يوم العيد وهو يوم الخميس في عشر ذي الحجة سنة 1444هـ

المعهد القرآني بيت القرآن , بندوك جابي, تنكاراغ جنوبية, اندونسيا

مقتصر المطلع

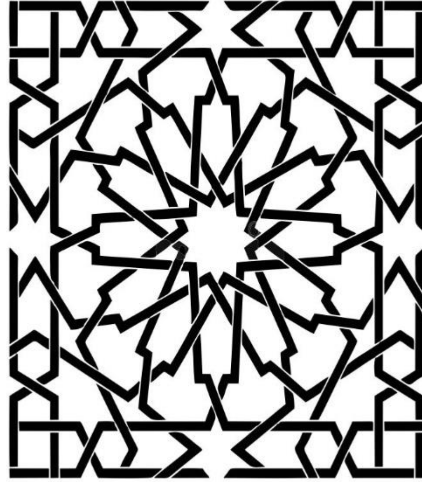
للعلامة شيخ الإسلام

أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الانصاري الشافعي

في المنطق على إيساغوجي وهو الجزء الأول لكتاب الحكيم

أثير الدين الأبهري على مذهب المشائي

نفعنا الله بعلومهم



اقتصره طالب العلم

محمد رضوان بن مصباح (منير)

قال سيدنا ومولانا العالم العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين وحلّة الطالبين قدوة العارفين مربي السالكين شيخ الإسلام والمسلمين ذو التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة النافعة والأبحاث الساطعة القاطعة زين المحافيل فخر الأماثيل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي منح أحبته باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصوّر والتصديق والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي إلى سواء الطريق وعلى آله وصحبه الحائزين للصدق والتحقيق .

وبعد: فهذه شرح لطيف لكتاب العلامة أثير الدين الأبهري رحمه الله المسمّى بإيساغوجي في علم المنطق- يحلّ ألفاظه ويبين مراده ويفتح مغلقه- ويقيد مطلقه- على وجه لطيف- ومنهج منيف. وسميته المطلع والله أسأل أن ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل. قال رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

قالَ الَشــيْخ الْإِمَامُ أَفْضَـــلُ المُـتأَخرِينَ قُــدْوَةُ الحُـكَـمَـاءِ الراسِــخِينَ أَثِيرُ الدِّينِ الأَبْهَرِيُّ طَـيبَ الله ثَرَاهُ وَجَعَلَ الجَنةَ مَثْوَاهُ. نَحْمَدُ اللهَ تَعَالَى عَلَى تَوْفِيقِهِ.

وَنَسْـأَلُهُ هِدَايَةَ طَرِيقِهِ. وَنُصَــلِّي عَلَى سَــيِّدِنَا مُحَمدِ وَعِتْرِتهِ أَجْمَعِينَ. اما بَعْدُ:

(بسم الله الرحمن الرحيم) أي أبتدئ وابتدأ بالبسملة عملا بكتابه العزيز وبخبر كلّ أمر ذي بال- لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أي مقطوع البركة . وفي رواية بحمد الله: رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره .(نحمد الله) أي نثني عليه بصفاته. إذ الحمد- هو الثناء باللسان- على الجميل- الاختياري- على جهة التبجيل- سواء تعلق- بالفضائل أو بالفواضل وابتدأ ثانيا بالحمد لما مرّ وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقي وإضافي فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالحمدلة- وقدّم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على الاسمية هنا وفيما يأتي- قصدا لاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام وأتى بنون العظمة إظهارا لملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله- وأما بنعمة ربك فحدّث- أي نحمده حمدا بالغا (على توفيقه) لنا أي خلقه قدرة الطاعة فينا, عكس الخذلان فإنه خلق قدرة المعصية وإنما حمد على التوفيق أي في مقابلته لا مطلقا- لأن الأوّل واجب- والثاني مندوب. (ونسأله- طريقة هادية) أي دالة لنا على الطريق المستقيم , وفي نسخة: ونسأله هداية طريقه (ونصلي على سيدنا محمد) من الصلاة عليه المأمور بها في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك فقال: قولوا اللهمّ صلّ على محمد إلى آخره وهي من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدمي تضرّع ودعاء (و) على (عترته) بالمثناة أي أهل بيته لخبر ورد به وقيل أزواجه وذريته. وقيل أهله وعشيرته الأدنين . وقيل نسله ورهطه الأدنين وعليه اقتصر الجوهري (أجمعين) تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر. وكان النبي صلى الله عليه وسلّم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة وما بعدها.

فَهذِهِ رِسَالَةٌ فِي المَنْطِقِ. أَوْرَدْنا فيهَا مَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيءٍ مِنَ الْعُلُومِ. مُسْتَعِينًا بِاللهِ تَعَالى إِنَّهُ مُفِيضُ الْخَيْرِ وَالجودِ.

« إِيسَاغُوجِي »:

اللَّفْظ الدَّالُّ بالوضع يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ مَا وُضِعَ لَهُ بالمُطابَقَةِ وَعَلَى جُزْئِهِ بِالتَّضَمُّنِ إنْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ, وَعَلَى مَا يُلاَزِمُهُ فِي الذِّهْنِ بِالالْتِزَامِ, كَالْإِنْسَانِ, فَإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالمُطَابَقَةِ وَعَلَى أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ وَعَلَى قَابِلِ العلمِ وَصنعَةِ الْكِتَابَةِ بِالالْتِزَامِ.

(فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهنا إن ألفت بعد الخطبة وخارجا أيضا إن ألفت قبلها (رسالة) – لطيفة (في) علم – (المنطق). وهو آلة قانونية تعصم مراعتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصوّرية التصديقية وفائدته الاحتراز عن الخطأ في الفكر (أوردنا فيها – ما يجب) اصطلاحا (استحضاره – لمن يبتدئ في شيء من العلوم) فقد قال الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه وسماه معيار العلوم وحصر المصنف المقصود في رسالته في خمسة أبحاث بحث الألفاظ وبحث الكليات الخمس وبحث التصوّرات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أي طلبا منه المعونة على إكمالها (إنه مفيض الخير والجود) أي العطاء على عباده هذا (إيساغوجي) هو لفظ يوناني معناه الكليات الخمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العامّ. ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث: المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدالّ بالوضع)– وهو ما وضع لمعنى (يدلّ) بتوسط الوضع (على تمام ما وضع – له بالمطابقة) لمطابقته: أي موافقته له من قولهم : طابق النعل النعل إذا توافقتا . (و) يدلّ (على جزئه) أي جزء ما وضع له (بالتضمن) لتضمن المعنى لجزئه (إن كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) - أي ما يلازم ما وضع له (في الذهن بالاتزام) لالتزام المعنى: أي استلزامه له سواء لازمه في الخارج أيضا أو لا (كالإنسان فإنه يدلّ على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان أو الناطق (بالتضمن – وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والأوّل الدالّ والثاني المدلول فالدالّ هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به وقد بينتها في شرح آداب البحث. والدلالة تنقسم إلى فعلية كدلالة الخط والاشارة وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعية كدلالة الأنين على الوجع ووضعية

ثُمَّ اللَّفْظُ :

إِمَّا مُفْرَدٌ: وَهُوَ الَّذِي لاَ يُرادُ بِالجُزْءِ مِنْهُ دِلاَلَةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ. كَالإِنْسَانِ.

وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ: وَهُوَ الَّذِي لاَ يَكُونُ كَذلِكَ. كَرامِي الْحِجَارَةِ.

وَالمُفْرَدُ, إِمَّا كُلِّيٌّ وَهُوَ الَّذِي لاَ يَمْنَع نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عِنْ وَقوعِ الشَّرِكَةِ كَالإِنْسَانِ

وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهي المرادة هنا. ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت إضافتها تارة إلى اللفظ فتفسر بذلك وتارة إلى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه : أي انفهامه وتارة إلى السامع فتفسر بفهمه المعنى : أي انتقال ذهنه إليه. وأفهم قوله: إن كان له جزء أن المطابقة لا تستلزم التضمن– وكذا لا تستلتزم الاتزام – خلافا للفخر الرازي . وأما التضمن والاتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة . واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للإنسان ولازم خارجا فقط كسواد الغراب والزنجي ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى. والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره . (ثم اللفظ) الدالّ – (إما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) بأن لا يكون له جزء . كق علما أو يكون له جزء لا معنى له (كالانسان) أو له جزء ذو معنى لكن لا يدلّ عليه كعبد الله علما لانسان لأن المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دالّ عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق علما لانسان لأن المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية (وإما مؤلف وهو الذي – لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامي الحجارة) لأن الرامي مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمي . والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين . (والمفرد) – بالنظر إلى معناه (إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من) حيث أنه متصوّر - (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من أفراده كالانسان فإن مفهومه إذا تصوّر لم يمنع من صدقه على كثيرين سواء وجدت أفراده في الخارج وتناهت كالكواكب أم لم تتناه كنعمة الله أم لم توجد فيه لامتناعها في الخارج كالجمع بين الضدّين أو لعدم وجودها وإن كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زئبق أم وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالإله: أي المعبود بحق . أم أمكن كالشمس:

أي الكواكب النهاري المضيء إذ الموجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شموس كثيرة . ثم الكلي إن استوى معناه في أفراده فمتواطئ كالانسان وإن تفاوت فيها بالشدّة أو التقدّم فمشكك كالبياض فإن معناه في الثلج أشدّ منه في العاج والوجود فإن معناه في الواجب قبله في الممكن وأشدّ منه فيه (وإما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصوّر مفهومه من ذلك) أي وقوع الشركة فيه (كزيد – علما) فإن مفهومه من حيث وضعه له إذا تصوّرمنع ذلك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي . (والكلي إما ذاتي – وهو الذي يدخل – في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة إلى الانسان – والفرس) فإنه داخل فيهما لتركب اللإنسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل (وإما عرضي – وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته (كالضاحك – بالنسبة إلى الانسان) لما مرّ أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه: وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتي على ما ليس بعرضي فتكون الماهية ذاتية.

ثم أخذ في بيان الكليات الخمس وبدأ بالذاتي منها فقال (والذاتي – إما مقول – في جواب ما هو – بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس) لأنه إذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما وإذا سئل عن كل منهما لم يصحّ أن يكون جوابا عنه لأنه ليس تمام بماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الأوّل الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل . (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول - على كثيرين - مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ما هو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العامّ إذ الأوّلان إنما يقالان في جواب أيّ شيء هو والثالث لايقال في جواب أصلا لأنه ليس ماهية لما هو

وَإِمَّا جُزْئِيٌّ وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وَقوعِ ذلِكَ كَزَيْدٍ علما

وَالْكُلِّيُّ: إِمَّا ذَاتِيٌّ وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ كَالْحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ.

وَإِمَّا عَرَضِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ، كَالضَّاحِكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ.

وَالذَّاتِيّ: إِمَا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ المَحْضَةِ كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ. وَهُوَ الْجِنْسُ. وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِين بِالحقَائِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

وَإِمَّـا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَـبِ الشَّـرِكَةِ وَالخُصُـوصِـيَّـةِ معـا كَالْإِنْسَـانِ بِالنِّسْـبَةِ إِلَى أَفْرَادِهِ نَحْوُ زَيْدٍ وَعَمْرو وَهُوَ النَّوْعُ. وَيُرْسَـمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِـالْعَـدَدِ دُونَ الحَقِيقَـةِ فِي جَوَابِ مَـا هُوَ.

وَإِمَّـا غَيْرُ مَـقُـولِ فِي

عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا مميزا له حتى يقال في جواب أي شيء هو. والجنس أربعة أقسام : عال وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر. على القول بجنسيته . ومتوسط: وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي وسافل: وهو الذي فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لأن الذي تحته أنواع لا أجناس ومنفرد: وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال . (وإما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة إلى أفراده نحو زيد وعمرو وهو النوع) لأنه إذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الانسان جوابا عنهما لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما وإذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضا لأنه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) النوع (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول على كثيرين – مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب ما هو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العامّ مع أن الثالث يخرج بما خرج به الجنس أيضا لكن الأنسب إخراجه بما خرجت به الخاصة لتشاركهما في العرضية والنوع قسمان : إضافي وهو المندرج تحت جنس وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالإنسان فبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو الإنسان فإنه نوع إضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل

المطلق عند الحكماء (وإما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي جوهره. (وهو الذي يميز الشي) . ولو في الجملة – (عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (الفصل) وذلك لأنه إذا سئل عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس (ويرسم) الفصل (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات . (يقال على الشيء في جواب أيّ شيء هو في ذاته) خرج به الجنس والنوع لأنهما يقالان في جواب ما هو والعرض العامّ لأنه لا يقال في الجواب أصلا كما مرّ والخاصة لأنها إنما تميز الشيء في عرضه لا في ذاته والفصل قسمان : قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالناطق بالنسبة إلى الانسان وبعيد وهو ما يميز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة إلى الانسان . ثم ثنّى بالعرضي فقال: (وأما العرضي – فأما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم) كالضاحك بالقوة بالنسبة إلى الانسان (أو لا يمتنع) انفكاكه - عنها (وهو العرض المفارق) كالضاحك بالفعل بالنسبة إلى الانسان (وكل واحد منهما إما أن يختصّ بحقيقة واحدة - وهو الخاصة كالضاحك بالقوّة والفعل بالنسبة للإنسان) لأنه بالقوة لازم لماهية الانسان مختصّ بها وبالفعل مفارق لها مختصّ بها وهذا مذهب المتأخرين (وترسم) الخاصة (بأنها كلية) دخل فيها سائر الكليات (تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) من الأفراد (قولا عرضيا) خرج به الجنس والعرض العامّ لأنهما يقالان على حقائق والنوع و الفصل لأن قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي و لاحاجة إلى قوله فقط بعد واحدة - والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم و قد تكون للنوع كالضاحك للإنسان وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا ينعكس (وإما أن يعمّ) كلّ من العرض اللازم والمفارق (حقائق فوق) حقيقة (واحدة وهو العرض العامّ كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة

جَوَابِ مَا هُوَ بَلْ مَقُولٌ فِي جَوَابِ أَيُ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ. وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيءَ عَمّا يُشَارِكُهُ فِي الجِنْسِ, كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْاِنْسَانِ وَهُوَ الْفَصْلُ. وَيُرْسَمُ بِأَنهُ كُلِّيٌّ يقال عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ.

وَأَما الْعَرَضِيّ: فَإِما أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ المَاهِيَةِ وَهُوَ الْعَرَضُ اللازِمُ.

أَوْلا يَمْتَنِعَ وَهُوَ الْعَرَضُ المَفَارِقُ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِما أَنْ يَخْتَصّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الخَاصةُ, كَالضَاحِكِ بِالْقُوةِ وَالْفِعْلِ لِلإِنْسَانِ. وَتُرْسَمُ بِأَنهَا كُلِيَةٌ تُقالُ عَلَى مَا تَحتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلاً عَرَضِيًا.

وَإما أَنْ يَعُمّ حَقَائِقَ فَوْقَ وَاحِدَةٍ وَهوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ, كَالمُتَنَفِّسِ بِالْقُوةِ وَالْفِعْلِ بِالنِّسبَةِ لِلإِنْسَانَ وَغَيره مِنَ الحَيَوانَاتِ .

للإنسان وغيره من الحيوانات) لأنه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختصّ بواحدة منها (ويرسم بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا) خرج به الجنس لأن قوله على ما تحته ذاتي لا عرضي والنوع والفصل والخاصة لأنها لا تقال إلا على حقيقة واحدة واعلم أن غرض المنطيقي معرفة ما يوصل إلى التصوّر وهو القول الشارح أو إلى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة. ولما فرغ من مقدمة الأوّل أخذ في بيانه فقال .

القول الشارح

سمي به لشرحه الماهية – ويقال له التعريف ومعرّف الشيء ما تستلزم معرفته معرفته والتعريف: إما حدّ أو رسم وكلّ منهما إما تامّ أو ناقص ودليل حصره في الأربعة أنه إما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحدّ التامّ أو ببعضها فالحدّ الناقض أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التامّ. أو بغير ذلك فالرسم الناقص. وقد أخذ في بيان الأربعة فقال (الحدّ: قول دالّ على ماهية الشيء) أي حقيقته الذاتية – (وهو الذي يتركب – من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الانسان) لأنك إذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق وكالجنس القريب حدّه كقولك في حدّ الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرّك بالإرادة الناطق (وهو) أي الذي يتركب مما ذكر (الحدّ التامّ) أما كونه حدّا فلأن الحدّ لغة المنع – وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تامّا فلذكر جميع الذاتيات فيه وخرج بذكر ماهيات الشيء الرسم فإنه إنما يدلّ

وَيُرسَمُ بِأَنهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى مَا تَحتَ حَقَائِقَ مُختَلِفَةٍ قَوْلاً عَرَضِيًا.

الْقَوْلُ الْشارِح

الحَدُّ: قَوْلٌ دَالٌّ عَلى مَاهَيةِ الْشيْءِ.

وَهُوَ الذِي يَتَرَكَبُ من جِنْسِ الْشيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبَيْنَ. كالحَيَوانِ النَاطِقِ بِالنِّسبةِ إِلَى الْإِنْسَانِ. وَهُوَ الحَدُّ الْتامُّ.

وَالحَدُّ النَاقِصُ: وَهُوَ

على آثاره كما سيأتي وكلامه يدلّ على تخصيص الحدّ بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط. فإنها إنما تعرف بالرسوم لا بالحدود. ويعتبر في الحد التام تقديم الحنس على الفصل لأن الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه (والحد الناقص وهو الذى يتركّب من جنس الشيئ البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الانسان) أما كونه حدّا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التامّ وهو الذى يتركب - من جنس الشيئ القريب - وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان) أما كونه رسما فلأن رسم الدار أثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التى هى من آثار الشيء كان تعريفا بالأثر. وأما كونه تامّا فلمشابهته الحدّ التامّ من حيث إنه وضع فيه الجنس القريب . وقيد بأمر مختص بالشيئ (والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات - تختص جملتها) - وإن لم يختص رسم كل منها (بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان إنه ماش على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع) أما كونه رسما فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبما تقرّر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط . ثم أخذ في بيان الحجة ومقدمتها . مبتدئا بمقدماتها فقال:

اَلذِي يتركب من جِنْسِ الشَيْءِ الْبَعِيدِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبِ. كَالْجِسْمِ اَلنَاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ.

وَالرَسْمُ اَلتامُّ وَهُوَ: اَلذِي يَتَرَكَّبُ عِنْ جِنْسِ الشَيْءِ الْقَرِيبِ وَخَوَاصِهِ اَللاَزِمَةِ له كَالحَيَوانِ الضَاحِكِ فِي تَعْرِيْفِ الْإِنْسَانِ.

وَالرَسْمُ اَلنَاقِصُ وَهوَ اَلذِي يَتَرَكَّبُ عِنْ عَرَضَيَاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ, كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ إِنهُ مَاشٍ عَلَى قَدَمَيهِ عِرِيضُ الْأَظْفَارِ بَادِي الْبَشَرَةِ مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ ضَحَاكٌ بِالَطبْعِ.

القضايا

الْقَضِيَّةُ قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ فِيهِ.

وَهِيَ إِمَّا حَمْلِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ.

وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ، كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ.

وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ، كَقَوْلِنَا الْعَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا.

وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَمْلِيَّةِ يُسَمَّى مَوْضُوعًا

(القضايا) جمع قضية – ويعبر عنها بالخبر (القضية قول) دخل فيه الأقوال التامّة والناقصة (يصحّ أن يقال لقائله – أنه صادق فيه أو كاذب) خرج به الأقوال الناقصة والإنشائيات من الأمر والنهي والاستفهام وغيرها. والمراد بالقول هنا المركب تركيبا لفظيا في القضية اللفظية أو عقليا في القضية العقلية (وهي) أي القضية (إما حملية) – وهي التي تكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا : زيد ليس بكاتب وسميت حملية باعتبار طرفها الأخير (وإما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي إما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير أخرى والأولى موجبة (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) والثانية سالبة كقولنا ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (وإما شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين أو بنفيه والأولى موجبة (كقولنا: العدد إما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية سالبة كقولنا ليس إما أن يكون هذا الإنسان أسود أو كاتبا وسميت شرطية تجوّزا لوجود الربط الواقع بين طرفيها بالعناد ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو "إما" الذي صير القضيتين قضية واحدة (و) للقضية ثلاثة أجزاء ف(الجزء الأوّل من الحملية يسمّى موضوعا) لأنه وضع ليحكم عليه بشيء.

وَالثَّانِي مَحْمُولاً.

وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى مُقَدَّمًا، وَالثَّانِي تَالِيًا.

وَالْقَضِيَّةُ إِمَّا مُوجَبَةٌ، كَقَوْلِنَا زَيْدٌ كَاتِبٌ.

وَإِمَّا سَالِبَةٌ كَقَوْلِنَا زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِمَّا مَخْصُوصَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا وَإِمَّا مَحْصُورة وهى إِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ وَلاَ شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ.

وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ كَقَوْلِنَا بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

وَإِمَّا أَنْ لا يَكُونَ كَذلِكَ وَتُسَمَّى مُهْمَلَةً

(والثاني محمولا) لحمله على شيء . والثالث النسبة الواقعة بينهما وقد يدلّ عليها بلفظ واللفظ الدالّ عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو وتسمّى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ووجد وتسمّى رابطة زمانية فالحملية باعتبار الرابطة إما ثنائية أو ثلاثية لأنها إن ذكرت فيها فثلاثية وإن حذفت لشعور الذهن بمعناها أو لعدم الاحتياج إليها كقام زيد فثنائية. والمراد بالجزء الأوّل المحكوم عليه وإن ذكر آخرا وبالثاني المحكوم به وإن ذكر أوّلا نحو: عندي درهم (والجزء الأوّل من الشرطية يسمّى مقدّما) لتقدّمه لفظا أو حكما (والثاني تاليا) لتلوه الأوّل : أي تبعيته له . والمراد بالأوّل الطالب للصحبة وإن ذكر آخرا وبالثاني المطلوب لها وإن ذكر أوّلا كما مرّ نظيره (والقضية) بحسب إيقاع – النسبة وانتزاعها (إما موجبة كقولنا زيد كاتب وإما سالبة كقولنا : زيد ليس بكاتب . وكلّ واحدة منهما) أي من الموجبة والسالبة (إما مخصوصة كما ذكرنا) في المثالين المذكورين آنفا وسميت مخصوصة لخصوص موضوعها ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (وإما كلية مسوّرة كقولنا) في الموجبة (كلّ إنسان كاتب و) في السالبة (لا شيء من الانسان بكاتب) سميت كلية لدلالتها على كثيرين ومسوّرة لاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدّال على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به والسور في الكلية الموجبة كلّ وأل الاستغراقية أو العهدية وفي السالبة لا شيء ولا واحد (وإما جزئية مسوّرة كقولنا) في الموجبة (بعض الإنسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلالتها على بعض أفراد الكلي ومسوّرة لاشتمالها على السور وهو في الجزئية الموجبة بعض وواحد وفي السالبة ليس بعض وبعض ليس وليس كلّ. والمسّورة تسمّى محصورة كلّية كانت أو جزئية. (وإما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) أي لا مخصوصة ولا كلية ولا جزئية (و تسمّى مهملة) لاهمال بيان كمية الأفراد فيها

كَقَوْلِنَا الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ وَالْإِنْسَانِ لَيْس بِكَاتِبٍ.

وَالْمُتَصِلَةُ إِما لُزُومِيَةٌ كَقَوْلِنَا إِنْ كَانت الشَمسُ طَالِعَة فالَنهَارُ مَوْجُودٌ.

وَإِما اتِفَاقِيةٌ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ.

وَالمُنفَصِلَةُ إِما حَقِيَّقةٌ كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِما زَوْجٌ وَإِما فَرْدٌ.

وَهِيَ إِما مَانِعَةُ الجَمْعِ وَالْخَلوّ مَعًا.

وَإِما مَانِعَةُ الجَمْعِ فَقَطْ كَقَولِنا: هذَا الشَيْءُ إِما شَجَر و إِما حَجَر.

(كقولنا) في الموجبة (الانسان كاتب – و) في السالبة (الإنسان ليس بكاتب) والمهملة في قوة الجزئية و الشخصية في حكم الكلّية . واعلم أنه قد جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع "بج" وعن المحمول "بب" فيقولون كل ج ب. دون كل إنسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة , والخطب يسير فلهذا خالفهم المصنف . ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة إما لزومية) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهي ما بسببه يستلزم المقدّم التالي . كالعلية والتضايف: أما العلية فبأن يكون المقدّم علة للتالي (كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أو معلولا له كقولنا : إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو يكونا معلولي علة واحدة كقولنا : إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء إذ وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس . وأما التضايف فبأن يكون كلّ منهما مضافا للآخر كقولنا : إن كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه (وإما اتفاقية) وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة توجبه بل لمجرّد الصحبة والازدواج (كقولنا: إن كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) إذ لاعلاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار حتى تستلزم إحداهما الأخرى بل توافقا على الصدق هنا (والمنفصلة إما حقيقية) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا (كقولنا : العدد إما زوج وإما فرد وهي إما مانعة الجمع والخلوّ معا كما ذكرنا) في المثال لأن طرفي القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان (وإما مانعة الجمع فقط) أي دون الخلوّ وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط (كقولنا : هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا) إذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على الصدق ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشيء حيوانا .

وَإِما مانِعَةُ الْخُلُو فَقَطْ كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِما أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِما أَنْ لاَ يَغْرقَ.

وَقَدْ تَكُونُ الْمُنْفَصِلاَتُ ذَوَاتِ أَجْزَاءٍ ثلاثة كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِما زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ.

(وإما مانعة الخلوّ فقط) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط (كقولنا : زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق) إذ يستحيل كونه في غير البحر ويغرق فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يغرق وسميت الأولى حقيقية لأن التنافي بين طرفيها أتم منه في الأخيرتين . والثانية مانعة جمع لاشتمالها منع جمع بين طرفيها في الصدق. والثالثة مانعة خلوّ لاشتمالها على منع الخلوّ بين طرفيها في الكذب إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما . ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون زيد في بئر أو حوض ويغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلاث أي كلّ منها (ذوات أجزاء) كما تكون ذات جزئين كما مرّ (كقولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساو) لأنه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن أحدها . واعلم أن كلا من المتصلات والمنفصلات يتألف من حمليات أو من شرطيات أو منهما وأمثلتها مع بيان أقسامها مذكورة في المطولات. ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض وقد أخذ في بيانه رحمه الله فقال.

اَلتنَاقُضُ

هُوَ اخْتِلاَفُ الْقَضِيَّتَينِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلبِ بِحَيثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ يكُونَ إِحدَيهُمَا صَادِقَةً وَالأُخْرَى كاذِبَةً .كَقَوْلِنَا زَيدٌ كاتِبٌ و زَيدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

وَلاَ يَتَحَقَّقُ ذلِكَ إِلَّا بَعدَ اتِفَاقِهِمَا فِي المَوْضُوعِ وَالمَحْمُول و الزَمانِ وَالمَكانِ وَالْإِضَافَة.

(التناقض هو اختلاف قضيتين) خرج به اختلاف مفردين واختلاف قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبغير ذلك (بحيث يقتضي) الاختلاف (لذاته أن تكون إحداهما) أي إحدى القضيتين (صادقة والأخرى كاذبة كقولنا : زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فإنه صادق بما ذكر وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالاجاب والسلب لا بهذه الحيثية نحو: زيد ساكن زيد ليس متحرّك لأنهما صادقتان وبقوله لذاته الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته نحو: زيد إنسان زيد ليس بناطق إذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الأولى في قوة زيد ناطق وأن الثانية في قوة زيد ليس بإنسان (ولا يتحقق ذلك) أي التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (إلا بعد اتفاقهما) في ثمان وحدات» (في الموضوع) إذ لو اختلفتا فيه نحو: زيد قائم بكر ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (المحمول) إذ لو اختلفتا فيه نحو: زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم تتناقضا (و) في (الزمان) إذ لو اختلفتا فيه نحو: زيد نائم : أي ليلا زيد ليس بنائم : أي نهارا لم تتناقضا (و) في (المكان) إذ لو اختلفتا فيه نحو: زيد قائم : أي زيد في الدار زيد ليس بقائم : أي في السوق لم تتناقضا (و) في (الاضافة) إذ لو اختلفتا فيها نحو: زيد أب : أي لعمرو زيد ليس بأب: أي لبكر لم تتناقضا.

وَالْقُوَةِ وَالْفِعْلِ وَالجُزْءِ وَالْكُلِّ وَالشَّرْطِ. ونَقِيضُ المُوجَبَةِ الْكُلِّيةِ إنَمَا هِيَ السَالِبَةُ الجُزئِيَّةُ كَقَوْلِنَا كُلُّ إنْسَانٍ حَيَوانٌ وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ.

وَنَقِيضُ السَالِبَةِ الكُلِّيةِ إِنَما هِيَ المُوجَبَةُ الجُزْئِيةُ كَقَوْلِنَا: لاَ شَيْءَ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَيَوانٍ وَبَعضُ الإِنْسَانِ حَيَوانٌ.

وَالمَحْصُورت لاَ يَتَحَقَقُ التَنَاقُضُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعدَ اخْتِلاَفِهِمَا فِي الْكلِيةِ والجُزْئِيَّةِ لِأَنَ الكُلِّيتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ, كَقَوْلِنَا كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ وَلاَ شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٌ.

وَالجُزْئِيَتَيْنِ قَدْ تَصْدُقانِ كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

(و) في (القوّة والفعل) إذ لو اختلفتا فيهما بأن تكون النسبة في إحدهما بالقوّة وفي الأخرى بالفعل نحو: الخمر في الدّن مسكر: أي بالقوّة الخمر في الدّن ليس بمسكر: أي بالفعل لم تتناقضا (و) في (الجزء والكلّ) إذ لو اختلفتا فيهما نحو: الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس بأسود: أي كلّه لم تتناقضا (و) في (الشرط) إذ لو اختلفتا فيه نحو الجسم مفرّق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرّق للبصر: أي بشرط كونه أسود لم تتناقضا. وردّ المتأخرون هذه الوحدات إلى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية وردّها بعضهم إلى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الايجاب لأنه إذا اختلف شيء من الثمان اختلف النسبة وكالموضوع والمحمول في الحملية المقدّم والتالي في الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدّم والتالي. ثمّ بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال: (ونقيض الموجبة الكلية- إنما هي السالبة الجزئية – كقولنا: كلّ إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان وبعض الانسان حيوان)- لما يأتي- في قوله (والمحصورتان) وفي نسخة المحصورات والمراد المحصورتان (لا يتحقق التناقض بينهما) بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة (إلا بعد اختلافهما في الكمية) أي الكلّية والجزئية (لأن الكليتين قد تكذبان- كقولنا: كلّ إنسان كاتب ولا شيء من الإنسان بكاتب. والجزئيتين قد تصدقان كقولنا: بعض الانسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب) والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان: وهذان المثالان للحمليتين ومثال الشرطيتين: كلّما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق ليس كلّما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق والمهملتان في قوّة الجزئيتين كما مرّت الاشارة إليه.

الْعَكْسُ
هُـوَ أَنْ يصـــيـرَ
المَوْضُـــوعِ مَحْمُولاً
وَالمَحْمُولِ مَوَضُـــوعًا
مَعَ بَقاءِ الإِيجَابِ وَ
السَّـــلْبِ بِحَـالِـهِ
وَالـــتَّصْـــــدِيـــق
وَالتكْذِيب بِحَالِهِ.

العكس وهو ثلاثة أقسام: الأوّل عكس النقيض الموافق- وهو تبديل الطرف الأوّل من القضية بنقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف: أي السلب والإيجاب نحو: كلّ إنسان حيوان كلّ ما ليس بحيوان ليس بإنسان . الثاني عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الأوّل من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الأوّل مع بقاء الصدق دون الكيف نحو: كلّ إنسان حيوان لا شيء مما ليس حيوانا بإنسان وسمي هذا مخالفا لتخالف طرفيه إيجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه فيهما. الثالث العكس المستوي وهو المراد عند الإطلاق. وعليه اقتصر المصنف فقال (العكس وهو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله) بمعنى أن الأصل إن كان موجبا فيكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) . وعبر بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط وهو الحقّ لأن العكس لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فإن قولنا: كلّ حيوان إنسان كاذب مع صدق عكسه وهو: بعض الانسان حيوان بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحملية فلو قال: وهو أن يصير الأوّل ثانيا والثاني أوّلا لكان أولى لتناوله الشرطيات. واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه.

وَالمُوجـبَةُ الْكُلِّيةُ لاَ تَنْعَكِسُ كُلِّيةً إِذ يَصْـدُقُ قَوْلُنَا: "كُلُّ إِنْسَـانٍ حَيْوَانٌ" وَلاَ يَصْدُقُ "كُلُّ حَيَوان إِنْسَـانٌ" بَل تَنْعَكِسُ جُزْئِيةً لِأَنا إِذَا قُلْنَا "كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوَانٌ" يَصْـدُقُ قولنا "بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَـانٌ" فَإِننا نَجِدُ الموضـوع شَيْئًا معينا مَوْصُوفًا بِالْإِنْسَـانِ وَالحَيَوَانِ فَـيَـكُـونُ بَـعْـضُ الحَيَوَانِ إِنْسَـانًا. **وَالمُوجَـبةُ الجُزْئِـيةُ** أَيْضًـا تَنْعكِسُ جُزْئِيَّةً بِهذِهِ الحُجَةِ.

(والموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا تنتقض بمادّة يكون المحمول فيها أعمّ من الموضوع (إذ يصدق قولنا_: كلّ إنسان حيوان ولا يصدق: كلّ حيوان إنسان) وإلا لصدق الأخص على جميع أفراد الأعمّ وهو محال (بل تنعكس جزئية_ لأننا إذا قلنا: كلّ إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان فإنا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالإنسان والحيوان) وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان إنسانا) ولأنه إذا صدق: كلّ إنسان حيوان لزم أن يصدق: بعض الحيوان إنسان وإلا لصدق نقيضه وهو: لا شيء من الحيوان بإنسان فتلزم المنافاة بين الإنسان والحيوان فيصدق: ليس بعض الإنسان بحيوان وقد كان الأصل: كلّ إنسان حيوان هذا خلف- أو يضمّ ذلك النقيض إلى الأصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا: كلّ إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان ينتج: لا شيء من الإنسان بإنسان وهو محال. (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة) فعكس بعض الإنسان حيوان بعض الحيوان إنسان لأنا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والإنسان فيكون بعض الحيوان إنسانا ولأنه إذا صدق بعض الإنسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان وإلا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان فيلزمه لا شيء من الإنسان بحيوان وقد كان الأصل بعض الإنسان حيوان هذا خلف أو يضمّ هذا النقيض إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مرّ

وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيةُ تَنْعَكِسُ سَالِبَةً كُلِّيةً وَذلِكَ بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ فَأَنهُ إِذَا صَدَقَ قولنا "لاَ شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ" فيصدق "لاَ شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ".

وَالسَّالِبَةُ الجُزْئِيَةُ لاَ عَكْسَ لَهَا لُزُومًا فَإِنهُ يَصْدُقُ "بَعْضُ الحَيَوانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ" وَلاَ يَصْدُقُ عَكْسُهُ.

(والسالبة الكلّية تنعكس سالبة كلية وذلك) أي انعكاسها كلية (بين بنفسه فإنه إذا صدق) قولنا: (لا شيء من الإنسان بحجر صدق) قولنا: (لا شيء من الحجر بإنسان) وإلا لصدق نقيضه وهو: بعض الحجر إنسان وينعكس إلى قولنا: بعض الانسان حجر وقد كان الأصل: لا شيء من الحجر بإنسان هذا خلف أو يضمّ هذا النقيض إلى الأصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا: بعض الإنسان حجر ولا شيء من الحجر بإنسان لينتج: بعض الانسان ليس بإنسان وهو محال وإنما قال كلية ولم يقل كنفسها لأنه إنما تعرّض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطوّلات. (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) وإلا لانتقض بمادّة يكون الموضوع فيها أعمّ من المحمول فيصدق سلب الأخصّ عن بعض الأعمّ ولا يصدق سلب الأعمّ عن بعض الأخصّ (فإنه يصدق) قولنا (بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه) وهو: بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو: كلّ إنسان حيوان وإلا لوجد الكلّ بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لأنه قد يصدق العكس في بعض الموادّ مثلا: يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو: بعض الحجر ليس بإنسان . ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس وهو المقصود الأهمّ لأنه العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال.

(القياس) وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحا (هو قول ملفوظ- أو معقول- مؤلف- من أقوال) قولين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها- قول آخر) أي مغاير لكلّ منها فالمؤلف من قولين كقولنا: العالم متغير وكلّ متغير حادث: فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو: العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا: النباش آخذ للمال خفية وكلّ آخذ للمال خفية سارق وكلّ سارق تقطع يده: فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو: النباش تقطع يده والأوّل يسمّى قياسا بسيطا والثاني قياسا مركّبا لتركيبه من قياسين فخرج عن أن يكون قياسا القول الواحد وإن لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوي وعكس نقيضه لأنه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لأنهما وإن تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لإمكان التخلف في مدلولهما عنهما وما يلزم عنه قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدّمة أجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرّك فهو حيّ لأن لزوم أنه حيّ إنما هو بواسطة أن كلّ متحرّك بالإرادة حيّ وكما في قياس المساواة وهو ما يتركّب من قولين يكون متعلق محمول أوّلهما موضوع الآخر كقولنا أ مساو لب وب مساو لج فإن هذين القولين يستلزمان أ مساو لج لا لذاتهما بل بواسطة مقدّمة أجنبية

الْقِياسُ

هُوَ قَوْلٌ مُلفوظ أو معقول مؤلف مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سُـــلِّمَتْ لَزِمَ عَنْـهَا لِذَاتِـهَا قَوْلٌ آخَرُ.

وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو له: ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه إلا حيث تصدق هذه المقدّمة كما في قولنا: أ ملزوم لب وب ملزوم لج فأ ملزوم لج لأن ملزوم الملزوم ملزوم فإن لم تصدق تلك المقدّمة لم يحصل منه شيء كما إذا قلنا: أ مباين لب وب مباين لج لا يلزم منه أن أ مباين لج لأن مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مباينا له وكذا إذا قلنا أ نصف ب وب نصف ج لا يلزم منه أن أ نصف ج لأن نصف نصف الشيء لا يكون نصفا له. والمراد باللزوم ما يعمّ البين وغيره فيتناول القياس الكامل: وهو الشكل الأوّل وغير الكامل وهو باقي الأشكال. وأشار بقوله: متى سلمت إلى أن تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدّماته صادقة كما مرّ والذي مقدّماته كاذبة كقولنا: كل إنسان جماد وكلّ جماد حمار: فهذان القولان وإن كذبا في نفسهما لا أنهما بحيث لو سلما لزم عنهما أن كلّ إنسان حمار لأن لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وإن لم يوجدا في الواقع.

وَهُوَ إِما اقْتِرَانِيٌ كَقَوْلِنَا: "كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلِّفٍ محدث فَكُلُّ جِسْمٍ محدث".

وَإِما اسْتِثْنَائِيٌ: كَقَوْلِنَا: "إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَهَارُ مَوْجُودٌ لكِنِ النَهَار لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فَالشَمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ .

وَالمُكَررُ بَيْنَ مُقَدِمَتَي القِيَاسِ فصاعدا يُسَمى حَدًّا أَوْسَط.

وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ يُسَمى حَدًّا أَصْغَرَ. وَمَحْمُولُهُ يُسَمى حَدًّا أَكْبَرَ.

وَالمُقَدِمَةُ التِي فِيهَا الأَصْغَرُ تُسَمى صُغْرَى. وَالتِي فِيهَا الأَكْبَرُ تُسَمى كُبْرَى.

وَهَيْئَةُ التَأْلِيفِ من الصُغْرَى والكُبْرَى تُسَمى شَكْلاً وَالأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ: لِأَن الحَد الأَوْسَطَ إِنْ كَانَ مَحْمُولاً فِي الصُغْرَى و مَوْضُوعًا فِي الكُبْرَى فَهُوَ الشَكْلُ الأَوَلُ. وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع

(وهو) أي القياس (إما اقتراني) وهو الذي لم يذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا: كلّ جسم مؤلف وكلّ مؤلف حادث فكلّ جسم حادث) وسمي اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (وإما استثنائي) وهو الذي ذكر فيه نتيجة أو نقيضها بالفعل بأن يكون طرفاها أو طرف نقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) في الثاني (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) وفي الأوّل: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود. وسمي ذلك استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثنائي- أعني لكن- (والمكرّر- بين مقدّمتي القياس) فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أو مقدّما أم تاليا (يسمّى حّدا أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب (وموضوع المطلوب) في الحملية ومقدّمه في الشرطية (يسمّى حدّا أصغر)- لأنه أخصّ في الأغلب- والأخصّ أقلّ أفرادا (ومحموله) في الحملية وتاليه في الشرطية (يسمّى حدا أكبر) لأنه أعمّ في الأغلب والأعمّ أكثر أفرادا (والمقدّمة التي فيها الأصغر تسمّى صغرى) لاشتمالها على الأصغر (والتي فيها الأكبر تسمّى كبرى) لاشتمالها على الأكبر واقتران الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمّى قرينة وضربا (وهيئة التأليف) الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى (تسمّى شكلا- والأشكال أربعة لأن الحد الأوسط إن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى) نحو: كلّ ج ب وكلّ ب أ (فهو الشكل الأوّل وإن كان محمولا فيهما) نحو: كلّ ج ب ولا شيء من أ ب (فهو الشكل الثاني وإن كان موضوعا فيهما) نحو: كلّ ج ب وكلّ ج د (فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى) نحو: كلّ ب ج وكلّ أ ب (فهو الشكل الرابع).

وقدّمِ الشكل الأوّل لأنه المنتج للمطالب الأربعة كما سيأتي ولأنه على النظم الطبيعي: وهو الانتقال من الموضوع إلى الحدّ الأوسط ثمّ منه إلى المحمول حتّى يلزمِ الانتقال من الموضوع إلى المحمول ثمّ الثاني لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه لمشاركته إياه في صغراه التي هي أشرف المقدّمتين لاشتمالها على الموضوع الذي هو أشرف من المحمول لأن المحمول إنما يطلب لأجله إيجابا أو سلبا ثمّ الثالث لأنه له قربا ما إليه لمشاركته إياه في أخص مقدّمتين بخلاف الرابع لا قرب له أصلا لمخالفته إياه فيهما وبعده عن الطبع جدا (والثاني) منها (يرتدّ إل الأوّل في عكس الكبرى) لأنها المخالفة للنظم الطبيعي بأن تقول في مثاله السابق ولا شيء من ب أ (والثالث يرتدّ إليه بعكس الصغرى) لأنها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج (والرابع يرتدّ إليه بعكس الترتيب) بأن تقول في مثاله السابق: كلّ أ ب وكلّ ب ج (أو بعكس المقدّمتين- جميعا) بأن تقول فيه بعض ج ب وبعض ب أ وإن كان هذا غير منتج لعدمِ كليّة الكبرى ومثال ما ينتج منه كلّ ج ب ولا شيء من أ ج فيردّ بالعكس إلى بعض ب ج ولا شيء من ج أ (والكامل البين والانتاج) إنما (هو) الشكل (الأوّل) لما مرّ

والثاني يرتدّ إل الأوّل في عكس الكبرى والثالث يرتدّ إليه بعكس الصغرى والرابع يرتدّ إليه بعكس الترتيب أو بعكس المقدّمتين- جميعا والكامل البين والانتاج هو الأوّل

(والرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع مستقيم- لا يحتاج إلى ردّ الثاني إلى الأوّل) استنتاجه لأقربيته إليه كما مرّ (وإنما ينتج الثاني- عند اختلاف مقدّمتيه بالايجاب والسلب) بأن تكون إحداهما موجبة و الأخرى سالبة إذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لاختلفت النتيجة أما في الموجبتين فلأنه يصدق في: كلّ إنسان حيوان وكلّ ناطق حيوان والحقّ الايجاب ولو بدّلنا الكبرى بقولنا: وكلّ فرس حيوان كان الحقّ السلب وأما في السالبتين فلأنه يصدق: لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحقّ السلب ولو بدّلنا الكبرى بقولنا: ولا شيء من الناطق بحجر كان الحقّ الايجاب ويشترط في إنتاجه أيضا كلّية الكبرى وإلا لاختلفت النتيجة كقولنا: لا شيء من الإنسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحقّ الايجاب ولو قلنا: وبعض الصاهل فرس كان الحقّ السلب كقولنا: كلّ إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحقّ الايجاب ولو قلنا: وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحقّ السلب فشرط إنتاج الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدّمتيه وبحسب الكمّ كلّية الكبرى وشرط إنتاج الثالث بحسب الكيف إيجاب الصغرى وبحسب الكمّ كلّية إحدى مقدّميه والشرط إنتاج الرابع بحسب الكيف الكمّ إما إيجاب المقدّمتين مع كلّية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلّية إحداهما وشرط إنتاج الأوّل بحسب الكيف إيجاب الصغرى وبحسب الكمّ كلّية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتي (الشكل الأوّل هو الذي جعل- معيار العلوم) أي ميزانها لارتداد الباقية إليه كما مرّ فنورده هنا وحدّه مع ضروبه (ليجعل دسطورا) أي قانونا ويستنتج منه المطالب كلّها وهي: الموجب الكلّي والسالب الكلّي والموجب الجزئي والسالب الجزئي بخلاف بقية الأشكال

والرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع مستقيم- لا يحتاج إلى ردّ الثاني إلى الأوّل وإنما ينتج الثاني- عند اختلاف مقدّمتيه بالإيجاب والسلب الشكل الأوّل هو الذي جعل- معيار العلوم ليجعل دسطورا

وَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ:

الضَرْبُ الأَوَلُ كقولنا: "كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلِّفٍ مُحْدَثٌ فَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ.

اَلثاني: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَلاَ شَيْءٍ مِنَ المُؤَلِّفِ بِقَدِيمٍ فَلاَ شَيْءَ مِنَ الجِسْمِ بِقَدِيمٍ. اَلثالِثُ: بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلِّفٍ حَادِثٌ فَبَعْضُ الجِسْمِ حَادِثٌ.

الرابِعُ: بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ وَلاَ شَيْءَ مِنَ المُؤَلِّفِ بِقَدِيمٍ فَبَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ.

(وضروبه) كضروب سائر الأشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لأن كلا من مقدّمتيه إما موجبة أو سالبة وكلّ من هاتين إما كلّية أو جزئية فجملة كلّ منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطي إنتاجه السابقين اثنى عشر عقيمة: ثمانية منها بالأوّل حاصلة من ضرب الكلّية والجزئية السالبتين من الصغرى في الأربع الكبريات وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلّية والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (المنتجة أربعة: الضرب الأوّل) أن تكون مقدّمتان موجبتين وكلّيتين والنتيجة كلّية موجبة نحو (كلّ جسم مؤلف وكلّ مؤلف حادث فكلّ جسم حادث. (الثاني) أن تكون كلّتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلّية نحو (كلّ جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الثالث) أن تكون موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف وكلّ مؤلف حادث فبعض الجسم حادث. الرابع) أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدّمين وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثلته وإقامة البرهان عليه يطلب من المطوّلات.

وَالْقِيَاسُ الاِقْتِرَانِيُّ:
إِما مُرَكَّبٌ مِنْ حمْلِيتيْنِ كَمَا مَر وَإِما مِنْ المُتَّصِلَتَيْنِ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهارُ مَوْجُودٌ وَكُلَّما كانَ النَّهارُ مَوْجُودًا فالْأَرْضُ مُضِيئَةٌ يُنْتِجُ إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالْأَرْضُ مُضِيئَةٌ.

وَإِما من الشرطيتين المنفصلتين كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ فهو إِما زَوْجٌ و أو فَرْدٌ وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ إِما زَوْجُ الزوجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ يُنْتِجُ كُلُّ عَدَدٍ إِما فَرْدٌ أَوْ زَوْجُ الزوجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ. أو من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان و كلّ حيوان جسم ينتج كلّما كان هذا إنسانا فهو جسم وأما من حملية ومنفصلة

وَأَما من حملية و منفصلة كقولنا كل عدد اما زوج و أو فرد و كل زوج فهو منقسم بمتساويين يُنْتِج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين. وَإِما من متصلة و منفصلة

(والقياس الاقتراني يتركّب- إما من الحمليتين- كما مرّ) في قولنا: كلّ جسم مؤلف وكلّ مؤلف محدث (وإما من) الشرطيتين- (المتصلتين كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلّما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة ينتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة وأما من الشرطيتين المنفصلتين كقولنا: كلّ عدد) فهو (إما زوج) وهو المنقسم بمتساويين (أو فرد) وهو ما ليس كذلك (وكلّ زوج فهو إما زوج الزوج) وهو ما تركّب من ضرب زوج في زوج- (أو زوج الفرد) وهو ما تركّب من ضرب زوج في فرد. ففسّره بعضهم بما لو قسّم قسمة واحدة لانتهت قسمته إلى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة (ينتج: كلّ عدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد)- وبقي زوج الزوج والفرد وهو ما انقسم أكثر من مرّة وانتهى تنصيفه إلى عدد فرد ليس بواجد كاثني عشر إذ كلّ من نصفيها ستة وهي: زوج وكلّ من نصفي الستة ثلاثة وهي فرد: فهذا مركّب من القسمين قبله لأنه من حيث أنه انقسم نصفيه كلّ نصف منهما زوج أشبه زوج الزوج ومن حيث أنه وصل به التقسيم إلى عدد فرد غير الواحد أشبه زوج الفرد (أو من حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا: كلّما كان هذا إنسانا فهو حيوان وكلّ حيوان جسم ينتج كلّما كان هذا إنسانا فهو جسم وأما من حملية ومنفصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا: كلّ عدد إما زوج أو فرد وكلّ زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج: كلّ عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين) فنتيجة هذا منفصلة مانعة خلوّ مركبّة مما لم يشارك- ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك ومن الحملية وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال كقولنا: كلّ ج إما ب وإما د وإما ه وكلّ ب ط وكلّ د ط وكلّ ه ط ينتج: كلّ ج ط فنتيجة هذا حملية ويسمّى قياس المقسّم (أو من متّصلة و منفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس.

(كقولنا: كلّما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان وكلّ حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينتج: كلّما كان هذا الشيء إنسان فهو إما أبيض أو أسود). واعلم أن الاشتراك الواقع بين الشرطيتين إما في جزء تامّ وهو المقدّم أو التالي بكماله وإما في جزء غير تامّ من ذلك فالتامّ كقولنا: كلّما كان أ ب فج د ودائما إما ج د أو ه ز ينتج دائما: إما أ ب أو ه ز وغير التامّ كقولنا: كلّما كان أ ب فكلّ ج د ودائما إما كلّ د ه أو ه ز ينتج: كلّما كان أ ب فإما كلّ ج ه أو ه ز وتفصيل ذلك وبيان شروطه يطلب من المطوّلات وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما (وأما القياس الاستثنائي) فيتركّب من مقدّمتين إحداهما شرطية والأخرى وضع أحد جزئيها أي إثباته أو رفعه: أي نفيه ليلزم وضع الجزئي الآخر أو رفعه (فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالي) وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم (كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان فهو حيوان) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدّم إذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم (واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدّم) وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم (كقولنا: إن كان هذ الشيء إنسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدّم نقيض التالي إذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط إنتاج المتصلة لزوميتها- وإيجاب الشرطية .

كقولنا كلما كان هذا الشيئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو إما أبيض او أسود يُنْتِج كلما كان هذا الشيئ انسانا فهو اما أبيض أو أسود.

واما الْقِيَاسُ الاِسْتِثنائِيُ:

فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا

و وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ اَلتالِي يُنْتجُ نَقيضَ المُقَّدمِ كَقَوْلنَا: إِنْ كَانَ هذَا الَشيْءُ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ لَكِنهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ فلا يكون إنسانا

(فإن كانت) أي الشرطية الموضوعة في الاستثنائي (منفصلة حقيقة فاستثناء عين أحد الجزئين) مقدّما كان أو تاليا (ينتج نقيض الثاني) أي الآخر لامتناع الجمع بينهما (كقولنا: العدد إما زوج أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه فرد ينتج أنه ليس بزوج واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الثاني) أي الآخر لامتناع رفعهما كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد أو لكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج أما مانعة الخلوّ وهي المركّبة من قضيتين كلّ منهما أعمّ من نقيض الأخرى فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لامتناع الخلوّ عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الصدق كقولنا: هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر لكنه شجر فهو لا حجر أو لكنه حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر. وأما مانعة الجمع وهي المركّبة من قضيتين كلّ منهما أخصّ من نقيض الأخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق واستثناء النقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا: هذا الشيء إما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لا حجر أو لكنه حجر فهو لا شجر بخلاف لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر.

وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ أَحَدِ الجُزْءَيْنِ يُنْتِجُ نَقِيضَ الثاني كَقَوْلِنَا: هذا الْعَدَدُ إِما زَوْج أَوْ فَرْد لكِنهُ زوج فهو لَيْسَ بفرد وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحدِهِمَا يُنْتِجُ عَيْنَ الثاني.

الْبُرْهَانُ:

هُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيةٍ لِإِنْتَاجِ الْيَقِينِيات.

و اليَقِينِيَّاتُ أقسامٌ:

منها أَوَلِّياتٌ. كَقَوْلِنَا: الوَاحِدُ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ وَالْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ.

وَمُشَاهَدَاتٌ. كَقَوْلِنَا: الَشمْسُ مُشْرِقَةٌ وَالَنارُ مُحْرِقَةٌ.

وَمُجَرَّبَاتٌ .كَقَوْلِنَا: شرب الَسقَمُونِيَا تسهلُ الَصفْرَاءِ.

وَحَدْسَّياتٌ كقَوْلِنَا: نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الَشمْسِ.

وَمُتَوَاتِرَاتٌ كَقَوْلِنَا: مُحَمدٌ صلى الله عليه وسلم اَدعى النُّبُوةَ وَاظَهرَ المُعْجِزَة عَلَى يَدِهِ .

وَقضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا كَقَوْلِنَا: الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الاِنْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ.

(البرهان هو قياس مؤلف من مقدّمات يقينية) وقوله (لانتاج يقينيات) ذكره تكميلا لأجزاء حدّ البرهان لأنه علة غائية له والبقين اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره. (واليقينيات أقسام) ستة (منها أوليات) وهي ما يحكم فيه العقل بمجرّد تصوّر طرفيه (كقولنا: الواحد نصف الاثنين والكلّ أعظم من الجزء) والسواد والبياض لا يجتمعان (ومشاهدات) وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرّد ذلك بل يحتاج إلى المشاهدة بالحسّ فإن كان الحسّ ظاهرا فتسمّى حسيات (كقولنا: الشمس- مشرقة والنار محرقة) وإن كان باطنا فوجدانيات كقولنا إن لنا جوعا وغضبا (ومجرّبات) وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه إلى تكرّر المشاهدة مرّة بعد أخرى (كقولنا: السقمونيا تسهل الصفراء. وحدسيات) وهي ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم (كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس) لاختلاف تشكلاته النورانية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها وفرّق بينها وبين المجرّبات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجرّبات والحدس سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب (ومتواترات) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة السمع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (كقولنا: محمد صلى الله عليه وسلّم ادّعى النبوّة وظهرت المعجزة على يده- وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصوّر الطرفين (كقولنا الأربعة: زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين) والوسط ما يقرن بقولنا لأنه كقولنا: بعد الأربعة زوج لأنها منقسمة بمتساويين وكلّ منقسم بمتساويين زوج: فهذا الوسط متصوّر في الذهن عند تصوّر الأربعة زوجا. ثمّ أخذ في بيان غير اليقينيات فقال:

وَالجَدَلُ: وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ.

وَالخَطَابَةُ وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ عِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ أَوْ مَظْنُونَةٍ.

وَالشِّعْرُ وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مقبولة متخيلة تَنْبسِطُ مِنْهَا اَلنفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ.

وَالمُغَالَطَةُ وَهِيَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مَقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ أَوْ بِالْمَشْهُورِ أَوْ مِنْ مُقَدِمَاتٍ وَهْمَيةٍ كَاذِبَةٍ

(والجدل وهو قياس مؤلف مقدّمات مشهورة) أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين كقولنا: العدل حسن والظلم قبيح ومراعاة الضعفاء محمودة وكشف العورة مذموم والغرض منه إلزام الخصم وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدّمات البرهان (والخطابة هي قياس مؤلف من مقدّمات مقبولة- من شخص معتقد فيه) كما هو معروف (أو) مقدّمات (مظنونة) كقولنا: فلان يطوف بالليل وكلّ من يطوف بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر وهو قياس مؤلف من مقدّمات مقبولة متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما إذا قيل: الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل: العسل مرّة مهوّعة انقبضت النفس ونفرت عنه. والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب . قال العلامة الرازي: ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن أو ينشد بصوت طيب (والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدّمات كاذبة شبيهة بالحقّ أو بالمشهور أو من مقدّمات وهمية كاذبة) وهي بقسميها لا تفيد يقينا ولا ظنا بل مجرّد الشكّ والشبهة الكاذبة ولها أنواع بحسب مستعماها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك العوّام أنه حكيم مستنبط للبراهين. يسمّى سوفسطائيا . ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمّى مشاغبا مماريا. ومنها نوع يستعمله الجهلة وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه كأن يسبه أو يعيب كلامه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرّب عليه بعبارة غير مألوفة

وَالْعُمْدَةُ هُوَ الْبُرْهَانُ لاَ غَيْرُ في نسخة ما نصه .
و ليكن هذا اخر الرسالة في المنطق.
انتَهى.

أو يخرج به عن محلّ النزاع ويسمّى هذا النوع المغالطة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة لقصد فاعله إيذاء خصمه وإيهام العوّام أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا في زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق والغلط إما من حيث الصورة- كقولنا في صورة فرس منقوشة على جدار أو غيره: هذه فرس وكلّ فرس صهال ينتج: هذه الصورة صهالة. وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازيّ الذي هو محمول الصغرى بالحقيقي الذي هو موضوع الكبرى وإما من جهة المعنى كقولنا: كلّ إنسان وفرس إنسان وكلّ إنسان وفرس فرس ينتج: بعض الإنسان فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدّمتين غير موجود إذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه إنسان وفرس وكقولنا كل إنسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج كل إنسان ضحاك وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولا آخر وهي هنا ليست كذلك , بل هي عين إحدى المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر. (والعمدة) أي ما يعتمد عليه من هذه القياسات (هو البرهان لاغير) لتركبه من المقدّمات اليقينية ولكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية. (في نسخة ما نصه) قال رحمه الله تعالى: تمّ الشرح المبارك بحمد الله وعونه في خامس عشر رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

انتهى هذا المقتصر بعون المالك المنان على يد طالب العلم محمد رضوان بن مصباح (منير) يوم الثلثاء ثامن عشر من شهر رمضان سنة الف و اربع مائة و ثلاث و أربعين من هجرة سيد المرسلين.